

السيادة الرقمية والاستقلال التكنولوجي بين تحديات الظروف الوطنية والدولية

Digital sovereignty and technological independence between the challenges of national and international circumstances



سنوسي علي¹ ،

¹ مخبر الدراسات القانونية – جامعة بن خلدون- تيارت، الجزائر

Ali.snouci@univ-tiaret.dz

تاريخ الإرسال: 2024/09/08 تاريخ القبول: 2024/10/23 تاريخ النشر: 2024/12/01

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى بيان أهمية وخطورة السيادة الرقمية للدولة وعلاقتها مع أمنها السيبراني، الذي يتحقق بهما التحكم في المصير الرقمي للدولة، وتخلصها من نفوذ الشركات التكنولوجية الكبيرة، وهو ما يتوصل من خلاله إلى نتائج أهمها أن السيادة الرقمية والأمن السيبراني، لا يقلان أهمية عن السيادة التقليدية المتعارف عليها دوليا. كما أن قدرة الشركات التكنولوجية العملاقة وخطورتها في التأثير على مستقبل الدول، والمساس بخصوصيات الأفراد، والتأثير السلبي على القطاعات الأخرى أصبح واقعا يفرض نفسه، حيث أن التوقعات المستقبلية التي تنبئ بها سيناريوهات السيطرة الرقمية على وجود وحرية الدول. و غموض حجم التطورات المتوقعة في الاستغلال السيئ لتكنولوجيات الإعلام والاتصال خاصة على الدول المتخلفة تكنولوجيا.

الكلمات المفتاحية: السيادة الرقمية؛ الأمن السيبراني؛ الاستقلال التكنولوجي؛ الشركات التكنولوجية؛ التحول الرقمي.

Abstract:

Our research aims to demonstrate the importance of the digital sovereignty of the State and its correlation with its cybersecurity, through which the digital control of the State and its freedom from the influence of large technology companies are achieved. We have thus achieved results, the most important of which is that digital sovereignty and cybersecurity are no less important than traditional sovereignty. The danger of giant technology companies influencing the future of countries and individuals and having a negative impact on other sectors has become a reality that is imposed, the future expectations of the scenarios of digital control of the existence and freedom of countries. And the ambiguity as to expected misuse of technologies, especially among technologically backward countries.

Key words: Digital sovereignty; Cybersecurity; Technological independence; Technology companies; Digital transformation.

مقدمة:

شهد العقد الأول من القرن الحادي والعشرين ظهور أولى المخاوف بشأن هذا الموضوع، ثم سرعان ما ظهر مفهوم "السيادة الرقمية". فعلى المستوى الدولي كانت مسألة السيطرة على موارد الإنترنت، أولاً وقبل كل شيء، هي التي بلورت مخاوف بعض الدول، الرغبة في الحد من الهيمنة الأمريكية على إدارة الشبكة، وتزداد حدة هذه المخاوف لأن الهيمنة التاريخية للولايات المتحدة تصاحبها حالة من الاحتكار التقني والاقتصادي للشركات الأمريكية متعددة الجنسيات، سواء كان الأمر يتعلق بأنظمة تشغيل الكمبيوتر أو تطوير التطبيقات الرقمية. وقد استخدم تعبير "السيادة الرقمية" منذ عام 2012 خلال المؤتمر العالمي للاتصالات الدولية، ولا سيما من قبل روسيا والصين اللتين تطالبان باستعادة "حقوقهما السيادية" على إدارة الشبكات ووضع معاهدة دولية تسمح بتقاسم أفضل للشبكات. ولذلك فإن الدول الغربية مهتمة في المقام الأول بحماية حرية الفضاء الإلكتروني، وبعد الضجة التي أثارها قضية إدوارد سنودن في عام 2013. مما أدى إلى الكشف عن عمليات تجسس واسعة النطاق لصالح المصالح السياسية والاقتصادية الأمريكية إلى تساؤلات عميقة حول نظام إدارة الفضاء الرقمي، لا سيما خلال العديد من مؤتمرات القمة أو المنتديات الدولية المخصصة لهذا الموضوع في ساو باولو في عام 2014، ومنتدى إدارة الإنترنت السنوي في بالي في عام 2013، والمكسيك في عام 2016 وباريس في عام 2018، وما إلى ذلك.

وبعد الصين والهند وروسيا، بدأت دول عديدة، مثل البرازيل، في إطلاق برامج وسياسات صناعية مخصصة. ويمثل عام 2013 أيضاً "صحوة أوروبية" حول هذا الموضوع، حيث أصبح الاتحاد الأوروبي مهتماً بتطوير محركات البحث وأنظمة التشغيل السيادية، بينما يعيد التفاوض مع الولايات المتحدة بشأن الاتفاقيات المتعلقة بحماية البيانات الشخصية كبيانات المستخدمين الأوروبيين.

وفي فرنسا، وفي الوقت نفسه، ينتشر تدريجياً مصطلح "السيادة الرقمية". وتم استخدامه داخل الهيئات المتخصصة كالمجلس الرقمي الوطني، هيئة تنظيم الاتصالات الإلكترونية والبريد والتوزيع الصحفي، والوكالة الوطنية لأمن نظم المعلومات ومن قبل الحكومات المتعاقبة.

في عام 2014، في أعقاب قضية سنودن، صاحب المؤتمر الأول حول السيادة الرقمية إنشاء معهد السيادة الرقمية لرفع مستوى الوعي بين الجمهور والمسؤولين حول هذه القضايا، ولا سيما من خلال نشر دفاتر السيادة الرقمية حيث تنص المادة 29 من قانون 7 أكتوبر 2016 من أجل الجمهورية الرقمية على اقتراح إنشاء لجنة السيادة الرقمية (التي تم التخلي عنها أخيراً)، مسؤولة عن المساهمة في ممارسة السيادة الوطنية في الفضاء الإلكتروني، والحقوق والحريات الجماعية التي تحميها

الجمهورية. واستمر التفكير منذ ذلك الحين في البرلمان، وخاصة في مجلس الشيوخ، مع إنتاج المعلومات تحت مسمى "استراتيجية جديدة للاتحاد الأوروبي في إدارة الإنترنت العالمية"، وتقرير معلومات مجلس الشيوخ، رقم 696، 2014؛ "واجب التكنولوجيا الرقمية" "السيادة".

وعليه يبدو أن عبارة "السيادة الرقمية" تشير إلى قدرة الدولة على التصرف في الفضاء الإلكتروني وإنفاذ قواعدها من قبل مختلف الجهات الفاعلة في العالم الافتراضي. كما يتيح هذا المفهوم التعبير عن الصعوبات التي تواجهها الدول في الاضطلاع بوظائفها التقليدية في مواجهة الجهات الفاعلة القوية التي تتمتع بتقدم تكنولوجي، والتي تعتمد عليها في بعض الأحيان لأنها تحتاج إلى التكنولوجيا لتتمكن من تحقيق سيادتها، ومن ثم، فإن عبارة "السيادة الرقمية" لها بلا شك جانب قانوني عميق وواسع في نفس الوقت، لأنها تشير إلى صلاحيات الدولة وقدرتها على تنظيم مجال التكنولوجيا المعاصرة. ولكن لها أيضاً جانب اقتصادي وصناعي، حيث إنها تعكس الحاجة إلى اللحاق بالركب التكنولوجي العالمي.

وبالتالي فإن هذا البحث تظهر أهميته كونه مخصص للجوانب المختلفة للسيادة الرقمية، والتي تتعلق بممارسة صلاحيات الدولة في الفضاء السيبراني ومسألة الاستقلال التكنولوجي، ولذلك يمكن مناقشة أيضاً بالتوازي ما يسمى "سيادة البيانات"، حيث تكون الدولة أقل اعتماداً على غيرها من القوى الأجنبية وبالتالي تتقوى مكانتها الأمنية والجيوستراتيجية، لأنه من ينتج ويمتلك التكنولوجيا ويحسن الاستفادة منها هو من يتحكم في المستقبل، خاصة وأنه في نهاية هذه السنة 2024 يقدر أن العالم سينسخ ويستهلك 150 زيتابايت من البيانات (1 زيتابايت يساوي 1021 بايت). ومنه سنحدد نطاق هذه الدراسة في حدود نصوص قانون العقوبات الجزائري كإطار عام، ثم القانون 04-09 المتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها، وكذا قانون الإجراءات الجزائية رقم 66-155، مع عدم إغفال المرسوم الرئاسي رقم 23-314. المتعلق بإحداث محافظة سامية للرقمنة.

وعليه يمكن الانطلاق من إشكال رئيس هو: ما مفهوم وتحديات السيادة الرقمية واستراتيجية الجزائر في ذلك؟ وما نطاق الحماية القانونية للسيادة الرقمية للدول وما علاقتها بالسيادة الوطنية السياسية والاقتصادية؟ .

كما يهدف هذا البحث إلى بيان أهمية السيادة الرقمية بالنسبة للدول، وتحديد التوجهات الاستراتيجية للدولة داخليا وخارجيا، وضمان مرونة نظم المعلومات في كافة البنى التحتية والمؤسسات العامة، وبهذا تضمن الدولة أمنها السيبراني واستقلالها التكنولوجي.

ولأجل الوصول إلى أهداف البحث تم اعتماد المنهجين الوصفي والتحليلي، حيث يمكن الأول من وصف مختلف جوانب السيادة الرقمية وتداخلاتها مع المفاهيم القريبة منها، أم المنهج الثاني فيمكن من تحليل مختلف النصوص القانونية والتنظيمية لتفسير ودراسة موضوع البحث، معتمدين على خطة ثنائية تؤدي غرض الدراسة تتكون من مبحثين، الأول: (مفهوم وتحديات السيادة الرقمية واستراتيجية الجزائر في ذلك)، الثاني: (الحماية القانونية للسيادة الرقمية للدول).

المبحث الأول

الإطار المفاهيمي للسيادة الرقمية وتحديات تمكينها في الجزائر.

منذ العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، تنافست قوى المؤسسات التكنولوجية العملاقة مع قوى الدول حتى أصبحت تسيطر على الفضاء الرقمي، وتقرر حذف وتعديل المحتوى، وبيع البيانات الشخصية...، بل وتمكنت من التأثير حتى على حرية تقرير المصير للأفراد، مما أدى إلى ظهور فكرة السيادة الرقمية.

المطلب الأول: تعريف السيادة الرقمية.

تم طرح العديد من التعريفات لمصطلح السيادة الرقمية، فبالنسبة للبعض، هي القدرة على "إتقان جميع التقنيات، من وجهة نظر اقتصادية واجتماعية وسياسية، وتحديد المسار التكنولوجي الخاص بالفرد"¹. ويعرّف تقرير لجنة التحقيق التابعة لمجلس الشيوخ الأمريكي السيادة الرقمية بأنها "قدرة الدولة على التصرف في الفضاء الإلكتروني، وهو شرط ضروري للحفاظ على قيمها التي تنطوي من ناحية على قدرة مستقلة على التقييم واتخاذ القرار والعمل في الفضاء الإلكتروني"²، يربط آخرون السيادة الرقمية بقدرة بعض الجهات الفاعلة على الانصياع، وفرض قوانينها، والظهور على أنه يجب احترامها في الفضاء الرقمي وذلك بفضل موقعها المهيمن في السوق³.

وخارج المجال القانوني، يُنظر إلى السيادة الرقمية في بعض الأحيان على أنها فردية أو جماعية (مجتمع المستخدمين). ولترتيب هذه المعاني، يمكن الاحتفاظ بثلاثة مقاربات لمفهوم السيادة الرقمية.

¹ - برنارد بنحمو، مقتبس عن موقع: أمايل جيتون، "السيادة الرقمية": نموذج يجب اختراعه"، ليبراسيون، 20 مايو 2016.

² - تقرير لجنة التحقيق التابعة لمجلس الشيوخ الأمريكي بشأن السيادة الرقمية، 2019.

³ - كالأستاذ بيير ترودل، الأستاذ في جامعة مونتريال، نقلا عن أني بلاندين أوبرنيسر، مرجع سابق.

الفرع الأول: المفهوم القانوني للسيادة الرقمية.

السيادة الرقمية هي دليل سيادة الدول¹، وفي حين أن أدوات سيادتها أصبحت لا يمكن فصلها عن التكنولوجيا الرقمية، فإن الدول تطالب بتوسيع سلطتها التنظيمية على الشبكات في مواجهة هيمنة الكثير من الدول كالولايات المتحدة، ومؤخرا الصين، خاصة وأن الكثير من الدول تحتفظ بمفهوم استبدادي، مما يعني الحق في بسط السيطرة على الفضاءات الرقمية، وتطبيق ما تراه من قوانين لتعزيز مصالحها.

ويتبنى آخرون، في أوروبا على سبيل المثال (ألمانيا وفرنسا وغيرها)، نهجا أكثر ليبرالية، لمفهوم السيادة من حق الدولة في حماية مواطنيها وحرياتهم ضد الكيانات الخبيثة أو الكيانات المدفوعة بمصالح تجارية بحتة.

الفرع الثاني: المفهوم السياسي والاقتصادي للسيادة الرقمية (سيادة الفاعلين الاقتصاديين) يمكن القول أن هناك نهجا ثانيا، ذا طبيعة سياسية واقتصادية، حيث أن السيادة الرقمية ستكون بهذا المنظور تلك الخاصة بالمشغلين الاقتصاديين (GAFAM) الذين يتمتعون بحكم الأمر الواقع بسلطة فرض القواعد. بفضل هيمنتها وممارسة قيادة سيطرة تنظيمية في الفضاء الإلكتروني. ومن ثم فهم يضعون الشروط العامة لاستخدام الخدمات عبر الإنترنت التي أصبحت ضرورية، ويقررون حذف المحتويات، وإغلاق الملفات الشخصية للمستخدمين كيفما شاؤوا، والاحتفاظ بالبيانات الشخصية التي يخزنونها أو يبيعونها، وما إلى ذلك من صور فرض سيطرتهم وتحكمهم²، وتجهيز أنفسهم بخدمات خاصة بهم فقط، على أساس فكرة التقدم التكنولوجي المتفوق على تلك التي تقدمها الدول غير المتمكنة من أدوات التكنولوجيات وأساليب تسييرها.

الفرع الثالث: المفهوم الليبرالي للسيادة الرقمية (سيادة للمستخدمين).

وهو النهج الثالث الأكثر ليبرالية وفردية: وهو المدافع عن السيادة الرقمية للمستخدمين بصفته مستهلكين مباشرين، وهذا ما يسمح باستنتاج الفكرة العامة من هذه التعاريف كما يلي: " السيادة الرقمية هي قدرة دولة أو كيان على ممارسة السيطرة على بياناتها وبنيتها التحتية وتقنياتها الرقمية الضرورية لحماية مصالحها الوطنية في الأمن والاقتصاد والقيم الثقافية والتمتع بالاستقلالية في مواجهة الفاعلين الأجانب في المجال الرقمي. حيث تهدف السيادة الرقمية إلى حماية المصالح الوطنية في سياق العالم الرقمي المتغير باستمرار. بما يشمل سياسات لتعزيز تطوير واستخدام التقنيات

¹ - بولين تورك، "سيادة الدول تخضع لاختبار الإنترنت"، Revue du droit public، 2013، رقم 6.

² - كبيتكوين، وليبرا وغيرهما.

الرقمية الوطنية، وضمان حماية البيانات الشخصية للمواطنين، وكذلك منع التهديدات مثل الجرائم السيبرانية والتجسس السيبراني.

المطلب الثاني: تحديات السيادة الرقمية على المستوى الإفريقي

"إن الإنترنت هو أحد إبداعات الإنسان وهي أعظم تجربة للفوضى في التاريخ، وأكبر مصدر لفوائد كبيرة وربما شرور مرعبة..."¹، ولا أدل على أن معظم الأنشطة البشرية تحكمها الآن التكنولوجيات الرقمية، فقد دخلت الدول في صراع على السلطة مع الشركات المتعددة الجنسيات التي تسيطر على الشبكات الرقمية. بهدف الحفاظ على أو استعادة جزء من السلطة التي فقدتها في هذه المساحات الجديدة، لقد أصبحت مجتمعاتنا تعتمد على التكنولوجيا والشركات التي تتحكم فيها وتسيطر على الشبكات والمنصات، الاتصالات، المعلومات، الصحة، التجارة، العدالة، الأمن، الحروب، إلخ)، وهو اتجاه يتزايد مع تطور الخوارزميات، والأشياء المتصلة بها كالروبوتات، وآلات الذكاء الاصطناعي. ففي الفضاء الرقمي يعتمد تنظيم الأنشطة والسلوك على المعايير والقواعد التقنية التي يحددها مهندسو الكمبيوتر أكثر من اعتماده على المعايير القانونية التي تفرضها الدول. هذا هو معنى الصيغة الشهيرة "القانون هو القانون" التي كتبها لورانس ليسيج، الأستاذ بجامعة هارفارد².

وأمام هذا الواقع تجد الدول نفسها متنازعة ومتنافسة في ممارسة صلاحياتها الكلاسيكية المرتبطة بالسيادة التقليدية التي هي السلطة العليا التي تمارسها الدولة على إقليمها، وسكانه، فتظهر كدولة مستقلة حرة في تقرير المصير³، ولكن لا بد من التقرير أنه أصبح المفهوم التقليدي للسيادة موضع تساؤل وتشكيك في ما يسمى بمجتمع ما بعد الرقمية الذي يتميز بترباط الدول، وصعود قوة المنظمات الدولية، والعولمة الاقتصادية، وهو ما نتج عنه من تحولات في المفاهيم تولدها التكنولوجيات التي تفلت إلى حد كبير من مراقبة وسيطرة الدول، وتجاهل الحدود المادية.

الفرع الأول: مظاهر التوجه نحو الرقمنة في الدول الإفريقية

يتخذ موضوع التوجه نحو الرقمنة عدة مظاهر، نذكر منها:

¹ - إريك شميدت وجاريد كوهين، العصر الرقمي الجديد، كنوبف، 2013، ترجمة: الأمر متروك لنا لكتابة المستقبل، باريس، تحرير دينويل، 2013، ص 11.

² - لورانس. ليسيج، الكود وقوانين الفضاء الإلكتروني الأخرى، الكتاب الأساسي، 1999.

³ - جان بودان وتشارلز لواسو في هذا المفهوم القانوني، في القرن السادس عشر، لويس لوفور وريموند كاريه دي مالبرج في القرن العشرين.

أولاً: التوسع السريع لشبكة الإنترنت.

في السنوات الأخيرة، شهدت الدول الأفريقية نمواً كبيراً في الوصول إلى الإنترنت، مع زيادة في عدد المستخدمين وتحسين البنية التحتية. ومع ذلك، فإن الكثير من هذا الاتصال لا يزال يعتمد على مقدمي الخدمات الأجانب، مما يثير المخاوف بشأن السيادة الرقمية.

ثانياً: تعزيز التشريعات والأنظمة والتوجه نحو التعاون الإقليمي والأفريقي.

ولمواجهة هذه التحديات، كثفت العديد من البلدان الأفريقية جهودها لتعزيز تشريعاتها وأنظمتها المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبالأخص السعي إلى تعزيز السياسات وتطوير صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المحلية، وحماية بيانات المستخدمين وضمان أمن أنظمة تكنولوجيا المعلومات الهامة. كما أن دول القارة تيقنت أن التعاون الإقليمي وخصوصاً الإفريقي ضروري لتعزيز سيادتها الرقمية فتوجهت نحو الاتحاد والتعاون من أجل تطوير سياسات مشتركة.

ثالثاً: الاستثمارات في البحث والتطوير.

البحث والتطوير ضروريان لتحقيق الاستقلال التكنولوجي. وعليه أصبحت الحكومات الأفريقية تدرك أهمية الاستثمار في الابتكار والبحث العلمي لدفع نمو صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني. وتشجيع الشركات الإفريقية الناشئة في مجال التكنولوجيا، حتى أضحت ظهور العديد من هذه الشركات يشكل حافزاً أساسياً للتنمية الضرورية للاستقلال الرقمي للقارة. وتقدم هذه الشركات حلولاً مبتكرة للمشاكل المحلية وتساهم في خلق فرص العمل والنمو الاقتصادي. كما تشجع الحكومات بنشاط تطوير هذه الشركات الناشئة من خلال توفير الدعم المالي والحاضنات ومساحات العمل المشترك.

الفرع الثاني: معوقات السيادة الرقمية في إفريقيا.

تعاني الدول الإفريقية عموماً من عدة مشاكل تزيد من عدم تحقق مساعيها نحو الاستقلال الرقمي وزيادة الفجوة الرقمية المرتبطة بسيادتها التكنولوجية، وأهم هذه الأسباب.

أولاً: الأسباب المالية والاقتصادية.

حيث أن الاستثمار في التكنولوجيات يتطلب بنية تحتية متطورة نظراً للتطور الهائل للصناعات المعلوماتية ووسائل الاتصالات، وهذا يستلزم قدرات مالية واقتصادية ضخمة تتوافق مع ما يتطلبه الاقتصاد الرقمي، وهو ما لا يتوفر في البلدان الإفريقية، زيادة على عدم وجود نموذج اقتصادي في مجال تمويل البنى التحتية لشبكات المعلومات على مستوى هذه الدول.

ثانيا: الأسباب الاجتماعية والسياسية.

وعلى رأسها هجرة الأدمغة والأموال الإفريقية للخارج وما ينتج عنه من فقر اقتصادي وما يخلفه من عوز عقلي ومعرفي، ضف إليه سيطرة الدول العظمى على شبكات الإتصالات الدولية وانحسار حرية الفكر والتعبير وعدم إمكانية المساهمة في صنع القرار¹.

ثالثا: التخوف من الشكل الجديد للاستعمار.

إن القوة التي تمارسها الشركات المتعددة الجنسيات على نطاق عالمي و السيطرة على البيانات الرقمية الناتجة عن أنشطة 4.5 مليار مستخدم متصل، تضاف إلى حالة شبه احتكارية لبعض الشركات الأمريكية خاصة (GAFAM أو BATX - Uber - Tesla - Netflix - NATU الصينية و محرك البحث الروسي Yandex، يمنح هؤلاء المشغلين القوة التي تهدد أنماط الحكم. ويضعون الشروط العامة لاستخدام التطبيقات الرقمية، ويقررون فرض الرقابة على العالم، كما أنهم يحددون المعلومات التي يجب إرسالها لمستخدمي الإنترنت على شبكات التواصل حسب ما يريدونه هم ويخدم مصالحهم².

وبهذا أصبحت الدول الإفريقية تتحجج بقلقها من التفكير في السيادة الرقمية خوف فقد السيطرة على مصيرها لصالح كيانات غير محددة بشكل جيد وغير شرعية.

الفرع الثالث: تحديات السيادة الرقمية في الدول الإفريقية

"لا يمكن لأفريقيا أن تفوت الحدث الرقمي من خلال الجلوس مكتوفة الأيدي والسماح للآخرين بالتحسن في هذا المجال. سيكون هذا بمثابة ضربة خطيرة لمصيرنا". هذا تحذير من مجلس تنمية بحوث العلوم الاجتماعية في أفريقيا (كوديسريا)، الذي استضاف سنة 2015 مائدة مستديرة لمعهد الحكم الديمقراطي، ركزت على "الأمن السيبراني والسيادة والحكم الديمقراطي في أفريقيا"³. والملاحظة ببساطة هي أنه منذ ظهور الثورة الرقمية، تعيش الدول الإفريقية في منطقة من عدم اليقين تتسم بفقد الأمل في المستقبل التكنولوجي. وكل هذه التهديدات لها قاسم مشترك هو التأخر عن ركب استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات،

¹ - إخلاص باقر النجار، الأمية الرقمية في الوطن العربي ودورها الكبير في اتساع الفجوة الرقمية، بحث منشور على الموقع : <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=529911&r=0> . 2024/09/20 الساعة 20.16.

² -Cristina Lago, : The biggest data breaches in the middle East », منشور على الموقع

. تاريخ الإطلاع: 2024/09/01 <https://google.com/amp/s/www.cio.com/article/3410237/the-biggest-data-breache-amp.html>

³ - Jean-Pierre Malou. Sud_Quotidien, 1er aout 2015.

إن التحدي الرئيسي الذي تواجهه جميع الدول الإفريقية في هذا القرن هو السيطرة على تكنولوجيا المعلومات والنجاة من فخ التلاعب بها، وإلا فلن تكون هناك دولة آمنة من هذا الزخم الرقمي ذو العواقب غير المتناسبة، يعني أن أفريقيا لا يمكن أن تظل خاملة، كما يحذر الباحثون من مجلس تنمية أبحاث العلوم الاجتماعية في أفريقيا (كوديسريا) التي ركزت على: "الأمن السيبراني والسيادة والحكم الديمقراطي في إفريقيا"¹.

وهكذا تبين بوضوح أن الأمن السيبراني يمثل مشكلة ليس فقط على المستوى الوطني، بل أيضا على المستوى الإقليمي أو حتى القاري. ولكي تضمن أفريقيا أمنها السيبراني، يتعين عليها حتماً أن تحقق سيادتها الرقمية، خاصة مع استمرار التقنيات الرقمية في لعب دور متزايد في جميع جوانب الحياة اليومية، وعليه أصبحت الدول الأفريقية تدرك بشكل متزايد أهمية الحفاظ على سيادتها الرقمية في الفضاء الإلكتروني.

المطلب الثاني: الاستراتيجية الوطنية لتحقيق السيادة الرقمية وتعزيز الأمن السيبراني

تسعى الجزائر إلى تحقيق الاستقلال التكنولوجي وتعزيز السيادة الرقمية من خلال التوقيع على صفقة إنجاز المركز الوطني الجزائري للخدمات الرقمية. والذي يساهم في استضافة ومركز البيانات الوطنية داخل التراب الوطني. مما سيعزز التكامل بين الحلول الرقمية ذات البعد الوطني ويعزز البنية التحتية الأساسية للتكنولوجيا في البلاد. كما تأتي أهمية هذا المشروع من توفير بنية تحتية متقدمة لجميع الحلول الرقمية الوطنية.

كما تعتبر هذه الخطوة مهمة نحو تحقيق الاستقلال التكنولوجي وتعزيز السيادة الرقمية وتؤكد التزام الجزائر بتطوير البنية التحتية الرقمية لدعم الاقتصاد الرقمي وتحقيق التكامل التكنولوجي في البلاد. حيث عرفت المرحلة الأولى، وضع حيز الخدمة مركز البيانات الوطني الأول بجميع مكوناته من البنية التحتية. منصة التشغيل البيئي، قاعدة البيانات الوطنية للخدمة العمومية والبوابة التفاعلية للخدمات العمومية والسحابة الوطنية، وذلك خلال الـ 9 أشهر الأولى من سنة 2024، أين سيتم وضع حيز الخدمة أربعة عشر (14) خدمة عمومية رقمية بالكامل.

هذا وينتظر أن تتعزز المرحلة الثانية بوضع حيز الخدمة مركز البيانات الوطني الثاني بجميع مكوناته والبنية التحتية منصة التشغيل البيئي. قاعدة البيانات الوطنية للخدمة العمومية والبوابة

¹- كوسوف حنا، روبرت غاستر، مناهج تحليل المستقبل والسيناريوهات، ألمانيا، المعهد الألماني للتنمية، بون، 2018.

التفاعلية للخدمات العمومية والسحابة الوطنية. وذلك بعد ثلاثة أشهر من دخول مركز البيانات الوطني الأول حيز التشغيل مع إطلاق ستة وعشرون (26) خدمة عمومية رقمية بالكامل.

كما يقوم تجسيد هذه الخطوات على إنشاء بنية تحتية مكونة من مركزي بيانات وطنيين يستجيبان للمعايير المصادق عليها بغية استضافة ومركزة البيانات الوطنية داخل التراب الوطني. حيث يُعدُّ هذا المشروع الأول من نوعه في الجزائر من حيث الأهداف المسطرة ومن خلال نوعية ودقة إنجازهِ وحجمه وكذا التكنولوجيات العالية المستعملة في إنجاز مكوناته.

ويتمثل الهدف في تحسين نقل المهارات والخبرات في مجال إنجاز هذا النوع من المشاريع ذات التكنولوجيا العالية. سيما أن بعض مراحل إنجازهِ ستمكن من إشراك الفاعلين في مجال الرقمنة والشركاء الاقتصاديين الجزائريين وتمكينهم من الاستفادة من الخبرة في هذا المجال.

كما أن كل المشاريع المُدرجة في إطار المسار الرقمي الوطني تسعى لتحقيق السيادة الرقمية. وأن الأولوية في الخدمة الرقمية موجهة للمواطن والمؤسسة، كون أن مسار الرقمنة في الجزائر يسير وفق إستراتيجية محددة. كما أن إنشاء المحافظة السامية للرقمنة جاء نتيجة الإرادة السياسية لرئيس الجمهورية الذي يأمر في كل مجلس وزراء بتقييم الوضع وعرض حال تجسيد الرقمنة في البلاد.

ويمكن القول أن الاستراتيجية الوطنية للرقمنة ترتكز على خمسة محاور منها البنية التحتية والموارد البشرية والمواطن والمؤسسات والحوكمة، ومن بين أهداف المركز الوطني للخدمات الرقمية تجميع المعطيات القطاعية تسهيلا لاتخاذ القرارات. وأن الرقمنة ستساهم في تعزيز المؤشرات الإيجابية في الاقتصاد والنمو والوصول إلى مجتمع رقمي، كون الجزائر تمتلك مقومات مهمة لتحقيق التحول الرقمي.

وقانون الرقمنة سيعمل على رفع العراقيل وسد الثغرات نتيجة التطور التكنولوجي، والتشريعات في مجال الرقمنة ستكون مرفوقة بقوانين تطبيقية وتنظيمية .

الفرع الأول: إمكانات التحول الرقمي في الجزائر

إن التحول الرقمي أصبح من المحاور الأساسية للاستراتيجية الوطنية للرقمنة، وهي إستراتيجية تسعى الدولة لتجسيدها بإشراك مختلف القطاعات. فمن بين المشاريع الرئيسية في هذا السياق المركز الوطني الجزائري للخدمات الرقمية الذي سيتم إنجازهِ بالشراكة مع مجمع هواوي الصيني. حيث يهدف هذا المركز إلى استضافة البيانات الوطنية داخل التراب الوطني، مما سيساهم في تعزيز السيادة الرقمية للجزائر.

ولكن كل هذا لا يتحقق إلا بتوفير بنية تحتية رقمية متقدمة أساسية تركز عليها جميع الحلول الرقمية ذات البعد الوطني. وخير مثال على هذا التوجه تجسيد البوابة الوطنية التفاعلية للخدمات العمومية، التي ستمكن المواطنين من الوصول إلى كافة الخدمات من خلال رقم التعريف الوطني، وتوطين الحلول والمعطيات، إلى جانب إنشاء قاعدة بيانات وطنية للخدمة الرقمية، وتعزيز هذا التوجه بصدر قانون الرقمنة الجديد الذي سيرفع العراقيل ويسد الثغرات التي كانت موجودة من قبل، مما سيساهم في تحسين البيئة الرقمية في البلاد، وتجدر الإشارة أنه قد تم مناقشة مشروع هذا القانون من خلال الورشات التسع التي نُظمت من أجل إثرائه أسفرت عن أزيد من 200 اقتراح، مما يعكس الاهتمام الكبير والمشاركة الواسعة من مختلف الأطراف المعنية بهذه الخطوات، وهذا ما يؤكد سعي الجزائر إلى تحقيق السيادة الرقمية وتعزيز أمنها السيبراني وبناء مجتمع رقمي متقدم ومستدام.

الفرع الثاني: أهمية ودور السيادة الرقمية في الحماية من التهديدات السيبرانية.

مند سنة 2013 طفى على مسرح الأحداث الدولية حقيقة أن التقنيات التكنولوجية كلها تحت هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية ببرامج مراقبة دقيقة للإنترنت، ويرجع الفضل في هذه الاستفاقة إلى اكتشافات (إدوارد سنودن)، وهو ما نتج عنه فقدان الثقة بين الطرفين وخاصة في الأجهزة الإلكترونية والتقنيات الأمريكية من جهة، وغضب دولي من جهة ثانية، وهو ما دفع بالكثير من الدول المستهلكة ومن بينها الجزائر إلى التفكير في آليات حماية لسيادتها الرقمية واستقلالها التكنولوجي، خاصة بعدما تم اكتشاف الكثير من برامج التجسس المعادية مباشرة من الدول الأوروبية أو الدول العميلة للكيان الصهيوني كنظام المخزن المغربي في قضية بغاسيس، وهو ما رأت فيه الدولة تعريضا لأمنها القومي وسيادتها العامة للخطر فسارعت لاتخاذ الإجراءات الكفيلة لتحقيق الأمن السيبراني والسيادة التكنولوجية الوطنية¹.

وانطلاقا من كل هذا حدثت الجزائرية حدو الكثير من الدول السباقة لهذا الموضوع على غرار كندا (خطة العمل لاستراتيجية الأمن السيبراني في كندا 2013)، الصين (الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني 2016)، مصر (الاستراتيجية الوطنية لتكنولوجيا المعلومات الاتصالات 2013)، السعودية (الاستراتيجية الوطنية لأمن المعلومات في السعودية 2013)².

¹ - المجوسي جوهري، التضييق على شبكات التواصل الاجتماعي: السياسات والأهداف، تقرير لمركز الجزيرة للدراسات، 2018/12/31.

² - Marie Baezner et Patrice Robin، trend :Analysis Cyber Sovereignty and Data Sovereignty. May2018،p16-23.

وكان الهدف المباشر لتوجه الجزائر نحو هذا المسعى هو ترجمة مفهوم السيادة الرقمية إلى متطلبات أنظمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إطار من الأمان واكتشاف التهديدات وسرعة التعافي من الهجمات الخبيثة بهدف منع الوصول إلى البيانات من طرف القوى الأجنبية مهما كانت، كل هذا انعكس إيجابا على الجزائر في مسار التطور التكنولوجي، بظهور أنماط كثيرة للحوكمة وتقديم أفضل الخدمات للمواطنين، وانتشار المؤسسات الناشئة المبتكرة ما يبرهن على فاعلية التقنية الرقمية في الجزائر، خاصة إذا تم تدعيمه بالتشريعات المناسبة والبنية التحتية اللائقة وتشجيع المواطنين على الولوج لهذا المجال وتدريب الجهات المباشرة فيما يتعلق بالاقتصاد الرقمي وتصميم وتنفيذ المشاريع ذات المدى المتوسط والبعيد¹.

المبحث الثاني

الحماية القانونية للسيادة الرقمية للدول

لم يعد تهديد سيادة الدول يأتي من الجيوش الجرارة والأسلحة الفتاكة، بل قد يأتي أيضا من أجهزة وبرامج رقمية لا تحتاج إلا للعب بالرموز والأرقام والبرامج السرية، وصارت الدول والاقتصادات والمجتمعات في مرمى التهديد الرقمي. حيث أصبح للسيادة وجه رقمي لا يقل خطورة وأهمية على المفهوم الكلاسيكي للسيادة.

المطلب الأول: على الصعيد الوطني

على المستوى الوطني، تعتبر الدول هي المستهدف الأول بالتهديدات كونها تعتمد على الأدوات التكنولوجية المستوردة من الدول المصنعة ذات النزعة الاستعمارية، لذا يتوجب على الدولة أن تكافح من أجل فرض سياساتها المختلفة، وقوانينها المتنوعة خاصة المتعلقة بالشبكات وتكييف القوانين² ومراقبة الألعاب عبر الإنترنت، ومنع إساءة استخدام حرية التعبير، ومكافحة الأخبار الكاذبة أو نشر خطابات الكراهية على الإنترنت وهو ما يستلزم ضرورة التكيف مع التهديدات الجديدة ذات صبغة

¹- نقلا عن الموقع الإلكتروني

8% %B4%D AC%D8%AA <https://www.books4arab.com/%D8%AA%D8%AD%D9%85%D9%8A%D9%84%D9%83%.08-21 الساعة 2024 /08/28 3%D9%8A-pdf-%D9%84%D9%80- 9%8>

الجرائم السيبرانية، والقرصنة المعلوماتية والتجسس، وتضييق الفجوة في السيطرة على التكنولوجيات، وحالات الاحتكار التكنولوجي.

الفرع الأول: في إطار المرسوم الرئاسي رقم 314-23

إن مشروع قانون الرقمنة كان يشكل ركيزة أساسية لمشروع الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي التي أعدتها المندوبية السامية للرقمنة بالتنسيق مع مختلف الهيئات العمومية والمجتمع المدني والفاعلين الاقتصاديين والفاعلين في مجال الرقمنة، مع التركيز على التشاركية والنهج الشامل الذي اعتمدته الدولة لتطوير مشروع قانون يسد الثغرات، مترافقا مع تشريعات واسعة النطاق، بما في ذلك المجال الرقمي، حيث تم إعداده للاستجابة لاحتياجات قطاعية معينة دون مشاركة أو مقارنة عالمية. والهدف من ذلك هو التوصل إلى إنشاء قانون شامل يدعم الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي حول تسعة (09) محاور. وهي الهوية الرقمية، والخدمة الرقمية، والاقتصاد الرقمي، والخدمة السحابية الوطنية، والمجتمع الرقمي، والمحتوى الرقمي والملكية الفكرية والصناعية، والسيادة الرقمية، وتنظيم التقنيات الناشئة، وأخيراً الهيئات والتنظيم الرقمي¹.

حقيقة يمكن القول لقد شكل مشروع قانون الرقمنة معلما هاما في مسيرة التحول الرقمي في بلادنا، نظرا لما سيأتي به، خاصة على مستوى الإشراف على قطاع الرقمنة برمته، حيث أن المنظومة القانونية الحالية تحتوي على ترسانة قانونية كبيرة لكنها لا تلي كافة احتياجات القطاع، وهو ما سيتم تعويضه من خلال مشروع قانون الرقمنة الموصى عليه بالمرسوم الرئاسي رقم 314-23 يتعلق بإحداث محافظة سامية للرقمنة².

أولاً: الإطار المفاهيمي للمحافظة السامية للرقمنة وصلاحياتها

حدد المرسوم أعلاه الإطار المفاهيمي لهذه الهيئة أنها هيئة عليا للرقمنة ذات طبيعة محددة، تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي. وتوضع تحت إشراف رئاسة الجمهورية، ويشار إليها يلي

¹ ويشمل النص القانوني أيضا، المحتوى الرقمي من خلال حماية حقوق الملكية الفكرية والصناعية والأرشيف الإلكتروني، حماية البيانات، ووضع قوانين لحماية خصوصية المعلومات الشخصية، وتحديد كيفية جمعها ومعالجتها، وأخيرا هيئات وسلطات الضبط. والإشارة، مع إعداد مشروع قانون الرقمنة، سبل إثراء المحاور الـ 9 للنص الجديد وتنقيحه، في إطار مقارنة تشاركية تنتهجها المحافظة السامية للرقمنة، لضمان تمثيل شامل للآراء والاحتياجات.

² المرسوم الرئاسي رقم 314-23 المصدر السابق الصادر في 20 صفر 1445هـ الموافق 6 سبتمبر 2023 يتعلق بإحداث محافظة سامية للرقمنة وتحديد مهامها وتنظيمها وسير عملها. ج ر عدد 59 الصادرة بتاريخ 24 صفر 1445هـ الموافق ل 2023/09/10.

بـ "المحافظة السامية". وأكد المشروع في مادته الرابعة (04) على صلاحيات ومهام هذه الهيئة كونها تتولى صياغة الاستراتيجية الوطنية للرقمنة، وهي مسؤولة أيضًا عن ضمان مراقبة وتنفيذ استراتيجية الرقمنة الوطنية. و تتمثل مهامها في ضمان التنسيق مع استراتيجية الرقمنة الوطنية؛ و تقييم إنجازات كل قطاع وتحديد المشاريع ذات الأولوية والاستثمارات الاستراتيجية وكذلك طرائق تعبئة رأس المال البشري والتمويل و اقتراح الأدوات القانونية والتنظيمية و/أو أي حلول تقنية لضمان التحسين المستمر في مجالات التحول الرقمي و اقتراح أي إجراء من شأنه تعزيز السيادة الرقمية وتشجيع جميع الدراسات المستقبلية حول تطوير الرقمنة وضمان المراقبة التكنولوجية، وهذا بالتعاون مع المؤسسات والمنظمات الدولية المماثلة في مجال الرقمنة، وفقا للتشريعات والتراتيب الجاري بها العمل و المرتبطة بالرقمنة بناء على توجيهات من رئيس الجمهورية و دراسة البرامج القطاعية في مجال الرقمنة وتقييم كيفية تنفيذها¹.

ثانيا: الإطار التنظيمي والفني للمحافظة السامية للرقمنة.

حدد المرسوم سالف الذكر أن الهيئة العليا يتولى إدارتها مجلس توجيهي يرأسه محافظ سام وعضو في لجنة علمية وفنية². حيث يتداول المجلس التوجيهي، على وجه الخصوص، حول عناصر الاستراتيجية الوطنية للرقمنة، قبل رفعها إلى رئيس الجمهورية للموافقة عليها و المشاريع الاستراتيجية و/أو ذات الأولوية في مجال الرقمنة، وتقييم نتائج الإجراءات التي اتخذتها اللجنة العليا، و التدابير والوسائل اللازمة لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للرقمنة، وبيان التنظيم الداخلي واللوائح الداخلية للهيئة العليا، و مشروع الميزانية، والعقود واتفاقيات الشراكة الدولية التي تبرمها الهيئة العليا في إطار اختصاصاتها، ويجب عليه أن يرفع -المندوب السامي- إلى رئيس الجمهورية تقارير دورية ربع سنوية وتقرير سنوي عن نشاط المفوضية متضمنا المقترحات والتوصيات³.

الفرع الثاني: في إطار القانون 04-09

يعتبر التحول الرقمي من أهم سمات العصر الحالي، من جهة، ومن أخرى يسهل تعرضه للمخاطر مثل الاختراق والاستغلال والتجسس. لذلك أصبح من الملح دراسة جوانب الحماية الجنائية لهذه البيانات في إطار التحول الرقمي وانتشار تقنيات الذكاء الاصطناعي لضمان أمن وسلامة هذه البيانات. كما إن تحديد البيانات التي يجب حمايتها - بموجب القانون الجنائي - من الصعوبة بمكان،

¹ المواد 4-5 من المرسوم الرئاسي 23-314. المصدر نفسه.

² المادة 6، المحور 03، من المرسوم السابق.

³ المواد 13- من المرسوم 23-314، المصدر السابق.

لأن هذه البيانات لا يمكن تقييدها بسبب تنوع وتعدد أنواع البيانات، وتكمن الصعوبة الأكبر في تحديد ما يجوز نشره وتعميمه، وما هو عكس ذلك، ومتى يتم تجريم من فعل هذا. إن عدم القدرة على تحديد معيار واضح للتمييز بين المعلومات المصرح بها والمحمية يجعل الصورة غير واضحة لجميع المواطنين.

وحسب تفاصيل ونصوص القانون 09-04¹ فقد تضمن الفصل الأول أحكاماً عامة وأوضح هدف القانون وهو وضع قواعد خاصة لمنع ومكافحة الجرائم المتعلقة بتقنيات الإعلام والاتصال. والتي يقصد بها أن تشكل الأساس للمعالجة الآلية للبيانات الآلية المنصوص عليها في قانون العقوبات وأي جريمة أخرى تثير أو تسهل تعاطيها في نظام معلومات أو نظام اتصال إلكتروني أو أي نظام آخر، باستعمال آلية البيانات التي يتم تنفيذها. بالنسبة لبرنامج معين، ويقصد ببرامج المعلوماتية هي كل عملية تقديم لحقائق أو معلومات أو مفاهيم في شكل جاهز للمعالجة في نظام معلومات، كما تناول المشرع مفهوم الاتصالات الإلكترونية، أي كل ترسل أو إرسال أو استقبال إشارات أو كتابات أو صور أو أصوات أو معلومات مختلفة بأي وسيلة إلكترونية.

وقد حصر المشرع مجال تطبيق هذا القانون بمراعاة القوانين التي تضمن سرية المراسلات وحرية المجتمعات من حيث مقتضيات النظام العام ومستلزمات التحريات أو تحقيقات المينة في أحكام قانون الإجراءات الجزائية²، ويتناول الفصل الثاني من القانون موضوع مراقبة الاتصالات الإلكترونية والحالات التي يجوز فيها استخدام المراقبة الإلكترونية لأجل منع الأفعال التي تعتبر جرائم إرهابية أو تخريبية أو جرائم تمس بأمن الدولة، وفي حالة مدى توافر معلومات عن هجوم محتمل على نظام معلوماتي على نحو مماثل لما يهدد النظام العام أو الدفاع الوطني أو مؤسسات الدولة أو الاقتصاد الوطني، في إطار القانون وبإذن كتابي من السلطة القضائية المختصة.

وأخيراً، أوضح المشرع في الفصل الخامس إسم الهيئة واختصاصاتها، كونها هيئة وطنية لمنع ومكافحة الجرائم المتعلقة بتقنيات الإعلام والاتصال. والتي تتولى بشكل خاص تفعيل وتنسيق عمليات منع ومكافحة الجرائم المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومساعدة السلطات القضائية. حيث تتولى مصالح الشرطة القضائية التحقيقات في الجرائم المرتبطة بالمعلومات وتقنيات الاتصالات³

1- قانون رقم 09-04 المؤرخ في 14 شعبان عام 1430 الموافق 05 غشت سنة 200. يتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها. ج ر عدد 47، بتاريخ 2009/08/16.

2- قانون الإجراءات الجزائية. أمر رقم 66-155 مؤرخ في 18 صفر 1386 الموافق 8 ، امعدل والمتمم بالقانون رقم 23-13 المؤرخ في 5 غشت سنة 2023. ، ج ر عدد 52 ..

3- حسب مقتضيات المواد 03 ، 04 ، 05 ، 13 ، 14 من القانون 09-04. المصدر السابق.

المطلب الثاني: على الصعيد الدولي

إلى حد اليوم لا توجد قوانين دولية فعالة تتعلق بالأمن السيبراني والسيادة الرقمية للدول، وهذا بسبب حجم التعقيدات في هذا المجال التي تحول دون إيجاد تشريعات وقوانين واضحة ومحل توافق بين كيانات المجتمع الدولي، ومعه تزايد الإشكالات القانونية وصعوبة الحلول لما يطفو على سطح الأحداث الدولية فيما يتعلق بالمشاكل السيبرانية، ومع كل هذا كذلك يتزايد تمسك الدول بمفهوم سيادتها الرقمية وأمنها التكنولوجي لتعزيز بسط سيطرتها على مكونات وجودها وأمنها بدءاً من حماية الاتصالات ووصولاً إلى عصرنة البنية التحتية المتعلقة باستعمال مختلف جهات الإنترنت. لكن وبالنظر في حثيات هذا الموضوع يمكن القول أن السبب الذي يؤخر وجود قانون دولي فعال خاص بالفضاء السيبراني والرقمي ليس صعوبته فحسب، بل حجم الاختلافات الموجودة بين الدول بخصوص هذا الموضوع والتي يمكن حصرها في ما يلي.

الفرع الأول: إختلاف المفاهيم والتوجهات حول موضوع السيادة الرقمية

اتخذت السيادة الرقمية مفاهيم متعددة، نوضحها فيما يلي:

أولاً: المفهوم السيبرليبرتاريان (cyberlibertarian)

والذي ينادي بأن الفضاء الرقمي لا بد من خلوه من كل مظاهر الإستبداد والقمع الذي تمارسه القوى المصنعة لتكنولوجيات الآلات الرقمية والإلكترونية، وأن أي فكرة توجي بوجود نوع من القمع ستكون بلا شك عائق لحرية الأفراد والدول في ولوج عالم الأنترنت بالطريقة السليمة والأمنة¹.

ثانياً: المفهوم الإحصائي (statists)

ويحمل الدولة المسؤولية الكاملة حول وجوب صياغة قواعد قانونية داخلية على مستوى إقليمها الوطني تنظم استعمال الوسائل التكنولوجية وتؤمن حدودها السيبرانية ذات الصلة بسيادتها الرقمية، ومن ثم يسهل على المجتمع الدولي بعد هذا إيجاد قانون دولي فعال ينظم الفضاء السيبراني ويوفر له الحماية القانونية اللازمة.

ثالثاً: المفهوم المؤسساتي الليبرالي (Liberal institutionalists)

هذا المفهوم يؤسس لوجوب عمل تشاركي بين الدولة ككيان والفواعل التجاريين بصفتهم شركاء للدولة، وعليه يقع على عاتق الطرفين صياغة قواعد قانونية ذات صبغة دولية تتعلق بتنظيف

¹- البهي رعدة، الردع السيبراني: المفهوم والإشكالات، بحث منشور على الرابط الإلكتروني:

الفضاء السيبراني، كل هذا تحت إشراف ومراقبة خبراء متخصصين في الأمن الرقمي والسيادة التكنولوجية وما يتعلق بها من جوانب.

هذه المفاهيم والرؤى الثلاث لموضوع وماهية السيادة الرقمية والأمن السيبراني أوجدت مجالا واسعا من الصعوبة يحول دون إيجاد ووضع قواعد قانونية دولية تنظم السلوك الرقمي والسيبراني للأفراد والكيانات الدولية على حد سواء، والسبب قد يعود لحدة الاختلافات وتباين المفاهيم من جهة، وعدم وجود توافق يسود هذه النقاشات، اللهم الاستثناء القليل المتعلق بالجرائم الإلكترونية وما يتعلق بموضوع المخدرات والجريمة العابرة للحدود¹.

الفرع الثاني: تخوف الدول من الالتزام بمفهوم واحد قد يظهر قصوره مع الوقت. وترجع أسباب هذا التخوف إلى:

أولاً: ضبابية مفهوم السيادة الرقمية في إطار النظام العالمي. والتحولت الجديدة في المفاهيم والأدوار بالإضافة إلى ظهور فواعل جديدة أصبحت تتقاسم مع الدول سيادتها، وذلك من خلال خلق ما يسمى بالقوة الناعمة التي تعمل على تغيير المفاهيم بضخ عدد هائل من المعلومات تجعل القدرة على استيعابها ضئيلة، وبالتالي يصعب معرفة صحة المعلومات من عدمها .

ثانياً: استغلال غطاء التكنولوجيا لإضعاف الدول.

إن التكنولوجيا أصبحت تستخدم للتأثير على السيادة، وتحاول المساس بسيادة الدول وتوجيه الرأي العام وزعزعت².

وهنا يجب على الدولة إمتلاك كل الإمكانيات لتحقيق السيادة الرقمية والتصدي لتهديدات الأمن السيبراني. خاصة الدول ذات الموقع الاستراتيجي والمورد البشري والإقتصادي الذي تزخر به كالجائر مثلا. التي لديها كل الإمكانيات التي تسمح لها بتحقيق السيادة الرقمية.

وهكذا يمكن القول أنه لا شك أن إدارة العالم الرقمي تحتاج إلى الإصلاح، خاصة إذا تم إسناد وظيفة التقييم إلى جهات غير نزيهة أو غير مؤتمنة من القطاع الخاص، أو منظمات غير معروفة لا يتم

¹ -ADONIS ABID A, <critical engagement on digital sovereignty in international relations: actor transformation and global hierarchy>, vol21, n2, (2019), نقلا عن الموقع الإلكتروني :

<https://www.researchgate.net/publication/338176772-Critical-Engagement-on-digital-sovereignty-in-International-relations-actor-transformation-and-global-hierarchy> الساعة 19.48 2024/08/30

² - العبادي كفاية، الفرق بين البيانات والمعلومات، تاريخ الإطلاع: 2024/08/24 الساعة 22.05

<http://mawdoo3.com>

ضمان شرعيتها واستقلاليتها، أو لها مصالح مشبوهة أو غير وطنية بشكل كافٍ. ومع ذلك، فإن هذه الحكومات تتنافس مع هيئات إدارة جديدة مهمة لا تخضع لأي من هذه القيود والمتطلبات. ولهذا السبب يفكر البعض في إضفاء الطابع الرسمي، في ميثاق ذي دعوة عالمية، على المبادئ الأساسية التي يجب أن توجه تطور التكنولوجيات تضمن الحياد، وحرية التعبير، وحماية الخصوصية، وما إلى ذلك. أما على مستوى الدول العربية لم ينص القانون العربي النموذجي بشأن الجرائم المعلوماتية على أي قواعد تحديد الاختصاص للنظر في هذه الجرائم. فإن كان الفقه الجنائي اليوم قبل فكرة تطبيق القانون الأجنبي لمواجهة الجريمة غير الوطنية ما أظهر ضرورة تجاوز فكرة تلازم الاختصاص الجنائي والقضائي التشريعي فيلزم من باب أولى قبول هذه الفكرة والتوسع فيها بالنسبة لجرائم ترتكب في الفضاء السيبراني الذي يتجاوز الحدود¹، وبذلك نصل إلى ضرورة التفكير في وضع ضوابط إسناد جنائية لتحديد الاختصاص الموضوعي والإجرائي لضمان المصالح الواجب حمايتها جنائياً على المستوى العالمي ووضع ضوابط إسناد تشير إلى القانون الواجب التطبيق².

إلا أن هذه القواعد يجب أن تتم صياغتها في إطار اتفاقات دولية لأن الجريمة الدولية لا يمكن مواجهتها إلا بالتعاون الدولي، وهو أهم ما جاء في اتفاقية بودابست وهو ما يعني أن المجتمع الدولي مقبل على توسع في مجال التعاون القضائي الذي يتوقع أن يتم بين الأجهزة القضائية والأمنية بشكل مباشر نظراً لأن عامل الوقت في حفظ الأدلة المعلوماتية سوف يكون حرجاً ومتطلباً لسرعة الإنجاز³.

أما على المستوى الأوروبي، تظهر هذه الحماية بالسعي إلى حماية وتعزيز بعض قيم الحقوق الأساسية وخاصة حق الخصوصية وحرية التعبير، من أجل تكريس الحق في تقرير المصير المعلوماتي الذي من شأنه أن يجعل من الممكن ضمان حق الأفراد في استخدام البيانات الشخصية لهم، وقد تم بالفعل النص على بعض الحقوق المستمدة منه، لا سيما على المستوى الأوروبي، من خلال اللائحة العامة لحماية البيانات الشخصية (GDPR) التي دخلت حيز التنفيذ في عام 2018، أو من قبل محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي في قضايا إمكانية نقل البيانات، والموافقة على نقل المعلومات وتصحيح الخاطئ منها، وما إلى ذلك، وهكذا أصبحت أوروبا الآن أكثر يقظة بعد أن اعتمدت منذ فترة

2- الفطيسي محمد بن سعيد، السيادة الوطنية في عصر الجغرافيا الافتراضية، بحث منشور على الرابط الإلكتروني: <http://www.google.com/amp/s/annabaa.org/arabic/informatics/5194> تاريخ الإطلاع: 2024/08/25 على 21.35

² محمد سامي الشوا، ثورة المعلومات وانعكاسها على قانون العقوبات، دار النهضة العربية، القاهرة 1994، ص 22

³ محمد عبد الطاهر حسين، المسؤولية القانونية في مجال شبكات الانترنت، دار النهضة العربية، القاهرة، 2020،

طويلة في مواجهة نهج بيانات مواطنيها والمساومة عليها نفس النظام الدفاعي الذي يستخدمه بوفيه¹. خاصة وأنها تستفيد من ميزة كبيرة إذ يشكل المستهلكون الأوروبيون السوق الاقتصادية الأساسية للشركات الرقمية العملاقة².

خاتمة:

تبين من خلال هذا البحث مجموعة من المفاهيم والحقائق المتعلقة بموضوع السيادة الرقمية والأمن السيبراني في ظل الثورة التكنولوجية المعاصرة، وتم التركيز على تأثير هذه التطورات التكنولوجية على السيادة الرقمية للدول ومعرفة الواقع الرقمي والجهود المبذولة لتطويره وتحسينه على المستويين الوطني والدولي، كما تم التطرق لمجموعة الفواعل المتعلقة بالسيادة الرقمية والأمن السيبراني كالكليات الدولية والمؤسسات التكنولوجية العملاقة مع إيراد النصوص القانونية والتشريعات النازمة لهذا الموضوع.

والتي أتاحت الفرصة في الوصول إلى جملة من النتائج أهمها:

- أهمية السيادة الرقمية والأمن السيبراني للدول، وأنه لا يقل أهمية عن السيادة التقليدية المتعارف عليها بين الدول.
- قدرة الشركات التكنولوجية العملاقة وخطورتها في التأثير على مستقبل الدول، والمساس بخصوصيات الأفراد، وإمكانية التأثير السلبي على القطاعات الأخرى
- التوقعات الاستشرافية والمستقبلية التي تنبئ بها سيناريوهات السيطرة الرقمية على وجود وحرية الدول.
- غموض حجم التطورات المتوقعة في الاستغلال السيئ لتكنولوجيات الإعلام والاتصال خاصة على الدول المتخلفة تكنولوجيا.
- وعليه يمكن تقديم الاقتراحات التالية:
- المسارعة والعمل على تحسين البنية التحتية للتكنولوجيات المعاصرة والتنبيه على أهمية الخصوصية المعلوماتية للأشخاص والدول على حد سواء.
- وجوب إدراج التعليم الإلكتروني في المناهج الدراسية وإعطاء مواد الإعلام الآلي والتكنولوجيا الرقمية ما تستحقه من أهمية.

¹ - Club Med" (P. Bellanger, Digital Sovereignty, 2014, Paris, Stock, p281

⁴- الفطيسي محمد بن سعيد، المرجع السابق.

- وضع استراتيجية شاملة على كافة المستويات تتكلف بالسيادة الرقمية للدولة وأمنها السيبراني.
- تحيين القوانين الموجودة وتدعيمها بأخرى حديثة تعالج كل مسائل السيادة الرقمية سواء على مستوى الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين أو هياكل وإدارات الدولة المختلفة.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا : القوانين .

- 01-** قانون الإجراءات الجزائية. أمر رقم 66-155 مؤرخ في 18 صفر 1386 الموافق 8 ، المعدل والمتمم بالقانون رقم 23-13 المؤرخ في 5 غشت سنة 2023. ، الجريدة الرسمية عدد 52 .
- 02-** قانون رقم 09-04 المؤرخ في 14 شعبان عام 1430 الموافق 05 غشت سنة 200. يتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها. ج ر عدد 47، بتاريخ 2009.02/08/16

ثانيا: المرسوم.

- 01-** المرسوم الرئاسي رقم 23-314 الصادر في 20 صفر 1445 هـ الموافق 6 سبتمبر 2023 يتعلق بإحداث محافظة سامية للرقمنة وتحديد مهامها وتنظيمها وسير عملها. ج ر عدد 59 الصادرة بتاريخ 24 صفر 1445 هـ الموافق ل 2023/09/10.

ثالثا : التقارير.

- 01-** جيران لونجويت، تقرير لجنة التحقيق بمجلس الشيوخ، رقم 7، 2019) وأيضًا داخل الجامعة (آني بلاندين-أوبرنيسر، الحقوق والسيادة الرقمية في أوروبا، بروكسل، برويلانت، 2016.
- 02-** - تقرير لجنة التحقيق التابعة لمجلس الشيوخ الأمريكي بشأن السيادة الرقمية، 2019.
- 03-** إيريك سادين الليبرالية الرقمية، باريس، écuée، 2016، ص. 236، وتستخدم كاثرين مورين دوسايي الصورة نفسها "الاتحاد الأوروبي، مستعمرة للعالم الرقمي؟"، تقرير إعلامي، لجنة الشؤون الأوروبية بمجلس الشيوخ، رقم 443، 2013.

رابعا: الكتب والمؤلفات العربية.

- 01-** المجوسي جوهري، التضييق على شبكات التواصل الإجتماعي: السياسات والأهداف، تقرير لمركز الجزيرة للدراسات، 2018/12/31
- 02-** محمد سامي الشوا، ثورة المعلومات وانعكاسها على قانون العقوبات، دار النهضة العربية، القاهرة 1994 .
- 03-** محمد عبد الطاهر حسين، المسؤولية القانونية في مجال شبكات الانترنت ، دار النهضة العربية، القاهرة، 2020.

خامسا : المؤلفات باللغة الأجنبية.

- 01-** بولين تورك وكريستيان فالار (دير.) السيادة الرقمية، المفهوم، القضايا، ماري ومارتن، يناير 2018.
- 02-** ب. بنحمول. سوربييه، السيادة والشبكات الرقمية ، السياسة الخارجية، 2006، ج 3، (ب د ن).

03- إريك شميدت وجاريد كوهين، العصر الرقمي الجديد، كنوبف، 2013، ترجمة: الأمر متروك لنا لكتابة المستقبل، باريس، تحرير دينويل، 2013.

04- لورانس. ليسيج، الكود وقوانين الفضاء الإلكتروني الأخرى، الكتاب الأساسي، 1999.

05- جان بودان وتشارلز لواسو في هذا المفهوم القانوني، في القرن السادس عشر، لويس لوفور وريموند كاريه دي مالبيرج في القرن العشرين. 2020.

06-- كوسوف حنا، روبرت غاستر، مناهج تحليل المستقبل والسيناريوهات، ألمانيا، المعهد الألماني للتنمية، بون، 2018.

07- AnalysisCyber Sovereignty and Data : Marie Baezner et Patrice Robin، trend : Sovereignty.May2018

08- Club Med" P. Bellanger, Digital Sovereignty, 2014, Paris, Stock,

سادسا : المواقع الإلكترونية

01- إخلاص باقر النجار، الأمية الرقمية في الوطن العربي ودورها الكبير في اتساع الفجوة الرقمية، بحث منشور على الموقع : <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=529911&r=0>

02- Cristina Lago, : The biggest data breaches in the middle East», منشور على الموقع <https://.google.com/amp/s/www.cio.com/article/3410237/the-biggest-data-breaches> amp.html

03- البهي رعدة، الردع السيبراني: المفهوم والإشكالات، بحث منشور على الرابط الإلكتروني: <http://www.ecsstudies.com/6203/>

04- ADONIS ABID A, <critical engagement on digital sovereignty in international relations: actor transformation and global hierarchy=, vol21, n2, (2019), نقلا عن الموقع الإلكتروني : <https://www.researchgate.net/publication/338176772-Critical-Engagement-on-digital-sovereignty-in-Internationa-relations-actor-transformation-and-global-hierarchy>.

05- العبادي كفاية، الفرق بين البيانات والمعلومات: <http://mawdoo3.com>

06- الفطيسي محمد بن سعيد، السيادة الوطنية في عصر الجغرافيا الافتراضية، بحث منشور على الرابط الإلكتروني: <http://www.google.com/amp/s/.annabaa.org/arabic/informatics/5194>

سابعا : المجلات والجرائد.

01- بولين تورك، "سيادة الدول تخضع لاختبار الإنترنت"، Revue du droit public، 2013، رقم 6.

02- ميشيل أليو ماري، نقلاً عن مارتن أونترسينغر، "غير مؤكد ولكنه ضروري" السيادة الرقمية"، جريدة لوموند، 20 نوفمبر 2019.

03- برنارد بنحمو، مقتبس عن: أمال جيتون، "السيادة الرقمية": نموذج يجب اختراعه"، مجلة ليبراسيون، 20 ماي 2016.